تاريخ الاستلام: 2023/09/16م تاريخ القبول: 2023/09/30 تاريخ النشر: 2023/12/31م

مجلة علمية محكمة نصف سنوية – تصدر عن كلية التربية بجامعة الزاوية
العدد الثامن والعشرون – ديسمبر/ 2023م

# الحذف في الجملة الفعلية ومتعلقاتها في ديوان عنترة بن شداد

**نوري الطاهر العماري**
**قسم اللغة العربية – كلية الآداب والتربية – جامعة صبراتة**
**صبراتة – ليبيا**
**Email: almarynwry68@gmail.com**

**الملخص:**

بسم اللهِ الرحمنِ الرحيمِ، والصَّلاةُ والسلامُ على خَاتَم الأنبياءِ والمرسلين، سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذا البحث يقوم على تتبع مواضع الحذف في الجملة الفعلية في ديوان عنترة بن شداد العبسي، ودراستها دراسة نحوية دلالية، تُستنبط بها الأغراض البلاغية التي قصدها الشاعر بالحذف، وتُكتشف بها المعاني النحوية والدلالية للحذف في اللغة العربية، إذ لم يكن الحذف يقع اعتباطا في كلام العرب، وإنما كان يقع تبعا لغرض المتكلم وقصده، وبما تقتضيه الحال ويوجبه المقام، والحذف من عوارض التركيب التي تقع كثيرا في كلام العرب (فالعرب إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد) وهو دليل على بلاغتهم وحسن بيانهم، وجاء البحث في ديوان عنترة بن شداد العبسي؛ لأنه أحد شعراء المعلقات المجيدين، الذين يستشهد بشعرهم إجماعا.

**الكلمات المفتاحية:** الحذف، عارض التركيب، القرينة اللفظية، القرينة الحالية.

# Deletion in the verbal sentence and its attachments in the collection of Antarah bin Shaddad

**Nouri Al-Taher Al-Ammari**
**Department of Arabic Language - Faculty of Arts and Education - Sabratha University**
**Sabratha -Libya**
**EMAIL: almarynwry68@gmail.com**

**ABSTRACT**

This research studies the issue of political activity in Fezzan,

In the name of God, the Most Gracious, the Most Merciful, and may blessings and peace be upon the Seal of the Prophets and Messengers, our Master Muhammad, and upon all his family and companions, and after:

This research is based on tracking the places of deletion in the verbal sentence in the collection of Antara bin Shaddad al-Absi, and studying it as a grammatical-semantic study, through which the rhetorical purposes intended by the poet by deletion are deduced, and the grammatical and semantic meanings of deletion in the Arabic language are discovered, since deletion does not occur randomly in Arab speech. Rather, it occurred according to the speaker's purpose and intent, and what the situation required and the situation necessitated, and deletion is one of the symptoms of composition that often occurs in the speech of the Arabs (the Arabs tend towards brevity, and they are more distant from profusion), and it is evidence of their eloquence and good eloquence. The research came in the collection of Antarah bin Shaddad al-Absi. ; Because he is one of the glorious Mu'allaqat poets, whose poetry is cited unanimously.

**Keywords:** deletion, syntactic symptom, verbal context, current context.

**المقدمة:**

يأتي الحذف في اللغة بمعنى القطف، والقطع، والرمي، والإسقاط، والإيجاز في القول والتخفيف فيه، جاء في المعاجم العربية: "الْحَذْفُ قَطْفُ الشَّيءِ مِنَ الطَّرَفِ، كَمَا يُحْذَفُ طَرَفُ ذَنَبُ الشَاةِ. (الفراهيدي، 2003 م، مادة: حذف) و"حَذْفُ الشَّيْءِ إِسْقَاطُهُ، يقال: حَذَفْتُ مِنْ شَعْرِي ومِنْ ذَنَبِ الدَّابَّةِ أي: أَخَذتُ...، وحَذَفْتُهُ بِالْعَصَا أي رَمَيْتُهُ بِهَا، وَحَذَفْتُ رَأْسَهُ بِالسَّيْفِ إِذَا ضَرَبْتُهُ فَقَطَعْتَ مِنْهُ قِطْعَةً" ( الجوهري،1987 م، مادة: حذف)

"وحذّفَ الصّانِعُ الشّيْءَ سَوّاهُ تَسْوِيَةً حَسَنَةً، كَأَنَّهُ حَذَفَ كُلَّ مَا يَجِبُ حَذْفُهُ حَتَّى خَلَا مِنْ كُلِّ عَيْبٍ وتَهَذَّب، وَمِنْهُ فُلَانٌ مُحذَّفُ الْكَلَام" أساس البلاغة، للزمخشري، مادة: حذف ) و"حَذَفَ الشَّيْءَ يَحْذِفُهُ حَذْفًا قَطَعَهُ مِنْ طَرَفِهِ... وفي الحديث: حَذْفُ السَّلَامِ سُنَّةٌ (رواه الحاكم، رقم الحديث 875)، وَهُوَ تَخْفِيفُهُ وَتَرْكُ الإِطَالَةِ فِيهِ" (ابن منظور،2007 م، مادة: حذف).

أما الحذف اصطلاحاً فهو: "إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل" ( الزركشي،1988، 3: 102)، وفيه إشارة إلى أن المحذوف قد يكون حرفاً، أو كلمة، أو جملة كاملة، وأن الحذف لا يكون إلا بدليل.

وعرّفه الرماني بأنه: "إسقاط كلمة بخلف منها تقوم مقامها" (الحدود، 1984م 70).

والحذف ظاهرة لغوية شائعة في كلام العرب، قال سيبويه: "اعلم أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً... فمما حذف وأصله في الكلام غير ذلك: لم يك، ولا أدر، وأشباه ذلك" (سيبويه، 1: 24–25). وإن كان سيبويه قد مثل في كلامه بالحذف الحاصل في الصيغ والكلمات المفردة فقط، إلا أن فيه إشارة إلى أن الأصل في الكلام هو الذكر، والحذف خلافه، قال الزركشي: "الحذف خلاف الأصل" (الزركشي، 1988م، 3: 104)، وقد تناول سيبويه الحذف الحاصل في الجملة في مواقع كثيرة من كتابه (ينظر مثلاً 1: 73، 74، 75، 211، 212، 224، 253، 257، 258، 2: 129، 136، 141)، وكان تناوله إياه أساساً بنى عليه النحاة دراساتهم من بعده.

والحذف من سنن العرب، قال ابن فارس: "ومن سنن العرب الحذف والاختصار، يقولون: والله أفعل ذاك، يريد: لا أفعل..." (الصاحبي، 337).

والواقع أن الأصل أن يكون لكل معنى لفظ يدل عليه، مفرداً كان أم مركباً، و"الأصل أن تذكر جميع أجزاء الكلام، وأن يؤدى المعنى بالتركيب الموضوع له، دون نقص أو زيادة"( رفيدة، 2002 م 42)؛ "لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى"( ابن يعيش 1: 94) وإنما جاز حذف بعض أجزاء الكلام لوجود قرينة حالية أو لفظية تغني عن النطق بالمحذوف ( ابن يعيش 1: 94)، والقرينة الحالية هي: "الظروف الملابسة للنص اللغوي" ( حمودة 1999 م 13) بحيث تغني عن التلفظ بالمحذوف، وتكون دليلاً عليه، قال سيبويه: "وذلك قولك: زيداً، وعَمْرًا، ورأسَه، وذلك أنك رأيت رجلاً يضرب، أو يشتم، أو يقتل فاكتفيت بَما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله، فقلت: زيداً، أي: أوقع عملك بزيد، أو

رأيت رجلاً يقول: أَضْرِبُ شر الناس، فقلت: زيداً، أو رأيت رجلاً يحدث حديثاً فقطعه، فقلت: حديثك، أو قدم رجل من سفر فقلت: حديثك، استغنيت عن الفعل بعلمه أنه مستخبر، فعلى هذا يجوز وما أشبهه" (سيبويه 1: 253) وقال في موضع آخر: "وذلك قولك، إذا رأيت رجلاً متوجهاً وجهه الحاج، قاصداً في هيئة الحاج، فقلت: مكة ورب الكعبة، حيث زكنت (زَكِنَ الخبَرَ زَكَناً، بالتحريك، وأزكنه: عَلِمَه... وقيل: هو الظن الذي هو عندك كاليقين ( ابن منظور،2007 م مادة: زكن) أنه يريد مكة، كأنك قلت: يريد مكة والله" (الكتاب 1: 257) وغير ذلك من الأمثلة التي ذكرها للدلالة على حذف الفعل لما يُرى من الحال.

أمَّا القرينة اللفظية فهي أن يكون في الكلام لفظ دالّ على المحذوف، يغني عن ذكره، نحو قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً﴾ (النحل من الآية 30) تقديره: أنزل خيراً، حذف الفعل لدلالة اللفظ المذكور عليه، ونحو قوله تعالى: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ﴾ (الأحزاب من الآية 35) تقديره: والحافظاتها والذاكراته ( المبرد، 4: 72)، قال سيبويه: "فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه" (سيبويه 1: 74)، ونحو: من عندك؟ فتقول: زيدٌ، تقديره: زيدٌ عندي، وكيف زيدٌ؟ فتقول: صحيح، تقديره: هو صحيح، قال ابن مالك:

وحذْفُ ما يُعْلَمُ جائزٌ كَمَا تقولُ: زيدٌ، بعد مَنْ عندكما؟

وفي جوابِ كَيْفَ زيدٌ؟ تقولُ: دَنِفْ فزيدٌ اسْتُغْنِيَ عنه إذْ عُرِفْ

والحاصل أنه لا يكون حذفٌ إلا بقرينةٍ حاليةٍ أو لفظيةٍ، وهذا الشرطُ مُجْمَعٌ عليه عند النحاة، ذكر المبردُ أنَّ العربَ" تَحْذِفُ إذا كان فيما أَبْقَوْا دليلٌ على ما أَلْقَوْا"(المبرد 3: 112)، وقال أيضاً: "فإن لم يكن ذِكْرٌ ولا حالٌ دالةٌ لم يكن من الإظهار بدٌ (المبرد 3: 267)، وقال ابن جني: "قد حذفت العربُ الجملةَ، والمفردَ، والحرفَ، والحركةَ، وليس شيءٌ من ذلك إلا عن دليلٍ عليه، وإلا كان فيه ضرْبٌ من تكْليفِ علمِ الغيبِ في معرفته" (ابن جني، 1952 م، 360).

وقال الرضي:" ولا يُحذفُ شيءٌ من الأشياءِ إلا لقيام قرينةٍ سواءً أكان الحذفُ واجباً أو جائزاً" ( الرضي، 1996،1 : 197، وينظر المصدر نفسه 1: 272)، وقد جعل سيبويهِ كَثْرَةَ الاستعمالِ وعلمَ المخاطَبِ بالمعنى المراد مسوغاً للحذفِ، مغنياً في الدلالة على المحذوف، فشَبَّهَ ما كثُر استعمالُه بالمَثَلِ (ينظر سيبويه 1: 224.)، لأن كثرة دوران صِيَغٍ

بعينها على ألسنة الناس يؤدي إلى اشتهارها وعلم المخاطب بالمحذوف منها، فيصير المحذوفُ كالمعهود الذهني عند المخاطب.

والحذفُ كثيرٌ في كلامِ العربِ؛ لأن ذكر ما يُسْتَغْنَى عنه مما يُفهَم من السياق قد يكون– في بعض المواضع– إطناباً لا فائدة منه، كما أن العرب" إلى الإيجاز أميل وعن الإكثار أبعد"( ابن جني 1: 86) وهو دليل على بلاغتهم وحسن بيانهم "والحذف أبلغ من الذكر، لأن النفس تذهب كل مذهب في القصد من الجواب"(إعجاز القرآن، للباقلاني 262) ولأن المحذوفَ يُحتاج في تقديره إلى إعمال الفكر "وكلما كان الشعورُ بالمحذوف أعسرَ، كان الالتذاذُ به أشدَ وأحسنَ"( الزركشي، 1988 م 3: 105) ووصف الجرجاني الحذف بأنه "بابٌ دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكرِ أفصحَ من الذكر، والصمتَ عن الإفادة أزيدَ للإفادة، وتَجِدُكَ أنطقَ ما تكون إذا لم تَنْطِقْ وأتمَّ ما تكون بياناً إذا لم تُبِنْ"(الجرجاني،2005 م، 106) وقال في موضع آخر: "فما من اسم أو فعل تجده قد حذف، ثم أُصِيب به موضعه، وحُذِف في الحالِ، ينبغي أن يُحذفَ فيها إلا وأنت تجد حذفَه هناك أحسنَ من ذكرِه، وترى إضمارَه في النفس أولى وآنسَ من النطق به"(المصدر نفسه 112).

هذا وقد لَقِيَ الحذفُ عنايةً كبيرةً من النحاة القدامى، والمحدثين، فتناولوه بالدرس في ثنايا كتبهم، وبحثوه في مواضعَ كثيرةٍ من أبواب النحو والصرف المختلفة، وبَيَّنوا ما يجب حذفُه، وما يجوز، وما يمتنع، وضبطوه بضوابطَ محكمةٍ، بما يغني عن إعادتها هنا، وخصَّه بعضُهم بشيءٍ من التفصيل، فأَفردَ له فصولاً كثيرةً من كتابه، كابن جني في الخصائص(2: 360–381)[37]، وابن الشجري في أماليه، حيث تحدث عن الحذف في مجالسَ عدةٍ متتاليةٍ، بَدْءاً من المجلس التاسع والثلاثين حتى المجلس الخامس والخمسين (ينظر 2: 52–310)، فضلاً عن بعض المواضع المتفرقة من كتابه في غير المجالس المذكورة (ينظر المصدر نفسه:1: 34، 35، 111، 112، 113، 124، 230، 231، 2: 19، 20، 21، 22، 45، 504، 3: 12، 13، 113).

كما تناوله ابن هشام الأنصاري بشيء من الإحاطة والشمول في كتابه مغني اللبيب(2: 603– 650)، فذكر شروطَ الحذفِ، ومكانَ المقَدَّر، ومقدارَه، وغيرَ ذلك من المسائل المتعلقة بالحذف في أبواب النحو المختلفة، وكذلك سار الباحثون المعاصرون على نهج النحاة القدامى فمنهم من عقد له فصولاً من كتابه ( حماسة، 2003، 259–279،

وعفيفي 1996 م، 217 –231، 274– 243، وخضير 107–267)، أو بحثه، ومنهم من أفرده في دراسة مستقلة( الحذف والتقدير في النحو العربي، لأبي المكارم، والحذف في الأساليب العربية، لرفيدة).

هذا وقد كان للبلاغيين دورٌ كبيرٌ في بيانِ فوائدِ الحذفِ، وأغراضِهِ البلاغية ( الجرجاني،2005 م، 106–123، القزويني، 2007 م، 42، 43، 89–94، 170، الزركشي،1988 م، 3: 104 –108)، إذْ لم يكن يقع اعتباطاً في كلام العرب، وإنما يقع لغرض بلاغي خاص، تبعاً لما يقتضيه المقامُ والحالُ، وبخاصةٍ إذا كان الحذفُ جائزاً، حيث يكونُ المتكلمُ مخيّراً بين الذكر والحذف، فإذا ما اختار حذفَ عنصرٍ من عناصرِ بناءِ الجملةِ عُلِمَ أنه أراد بذلك معنىً لا يكون مع الذكرِ غالباً.

أما الحذفُ في الجملة الفعلية ومتعلقاتها فقد جاء في مواضع كثيرة من شعر عنترة، وفقا لما تقتضيه الحال، وتبعاً للأغراض البلاغية، والمعاني التي يحرص الشاعر على إبرازها، وفيما يأتي بيان ذلك مفصّلاً بعون الله تعالى.

**الحذفُ في الجملةِ الفعليةِ ومتعلقاتِها**

**المبحث الأول: حذفُ الفعلِ**

تتكون الجملةُ الفعليةُ من ركنين رئيسين هما: الفعل، والفاعل، ولا خلاف بين النحاة في جواز حذف الفعل وحده، أو مع فاعله المضمر؛ إذا دلت عليه قرينة حالية، أو لفظية.

وعبّر سيبويه عن الفعل الجائزِ حذفُه بقوله: "فعلٌ مضمرٌ مستعمل إظهاره" (سيبويه 1: 296) وعقد له أبواباً تكلم فيها بالتفصيل عن المواضع التي يجوز فيها حذف الفعل، وعلل جواز الحذف بما يرى من الحال، أو بما يجرى من ذكر يغنيان عن التلفظ بالفعل (ينظر المصدر1:253، 257، 258 )، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾(البقرة من الآية 135)، أي: بل نتبع ملة إبراهيم( القيسي،2003 م، 86، والفراء 1: 82، والزمخشري، 1977 م، 1: 314، والعكبري، 2005 م، 1: 101)، قال سيبويه: كأنه قيل لهم: اتبعوا، حين قيل لهم: كونوا هوداً أو نصارى"(سيبويه، 1: 257)، ومما حذف منه الفعل أيضاً قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً﴾(النحل من الآية 30) أي: أنزل خيراً حذف الفعل لدلالة الفعل

المـذكور ( الزمخشـري، 1977 م 2: 407، والعكبـري،2005م، 2: 107، أبـو حيـان، 1992 م، 6: 525).

هذا وقد ورد حذف الفعل في شعر عنترة في قوله:

**وَلَـــــمْ نَقْـــــتُلْكُمُ سِـــــرًّا وَلَكِـــــنْ عَلَانِيَـةً وَقَـدْ سَـطَعَ الغُبَـارُ**(الـديوان 310،)

أي: ولكن قتلناكم علانية، (علانية) منصوب بفعل محذوف تقديره: قتلناكم، دل عليه الفعل المذكور، وهو نحو قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ حَدِيثاً يُفْتَرَى وَلَكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ (يوسف من الآية 111). أي: ولكن كان ذلك تصديق (الفراء، 2: 56، والقيسي، 2003 م، 374، والزمخشري، 1977م، 2: 348، وأبو حيان،1992م، 6: 38)، نصب (تصديق) بكان المضمرة مع اسمها، ومثله قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾ (الأحزاب من الآية 40) أي: ولكن كان رسول الله( العكبري، 2005م، 2: 322، وأبو حيان، 1992م، 8: 485).

**المبحث الثاني: حذفُ المفعولِ بِهِ**

يُحذَفُ المفعولُ به كثيراً؛ لأنه فضلةٌ يمكن الاستغناءُ عنه (الفارسي،1988 م 2: 397، 498، ابـن مالـك، 1990 م، 2: 161، الرضـي، 1996م، 1: 343)، قـال ابـن يعيش: "اعْلَمْ أنَّ المفعولَ لما كان فضلةً تستقلُّ الجملةُ دونه، وينعقد الكلامُ من الفعل والفاعل بلا مفعول، جاز حذفُه وسقوطُهُ وإن كان الفعلُ يقتضيه" (ابن يعيش، 2: 39).

وَحَذْفُ المفعولُ على ضربين ( ابن يعيش 2: 9، ابن مالك، 1990 م، 2: 161، الرضـي،1996 م، 1: 343–344، أبـو حيـان، 1998 م، 3: 1481، وابـن هشـام، 2: 611، والسيوطي، 1987م، 3: 14، والسامرائي، 2007، 2: 81–83):

أحـدهما: أَنْ يُحْـذَفَ لفظـاً ويُـراد معنـىً وتقـديراً، ولا يُحـذف إلا بـدليل، ويسـميه النحويـون "الحـذف اختصـاراً" (ابـن هشـام 2: 611)، وهـو "مـن أَفْصَـحِ كَـلامِ العـربِ؛ لأنَّ المحـذوفَ كـالمنطوقِ بـه، مـن حيـثُ كـان الكـلامُ مقتضـياً لـه، لا يَكْمُلُ معنـاه إلا بـه" ( ابـن الشجري، 1992 م، 2: 123)، ومنه قوله تعالى:﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾ (الفرقان من الآية 41)، أي: بعثه، وقولـه تعالى: ﴿ذَرْنِـي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً﴾ (المدثر الآيـة 11) أي: خلقتُهُ.

الثاني: أَنْ يُحذف لفظاً ومعنىً أي لا يكونُ مُراداً، لا في اللفظِ، ولا في المعنى، فتحذفُه مُعْرِضاً عنه البتَّةَ، ويسميه النحويون "الحذف اقتصاراً" ( ابن هشام 2: 611) أي: يَقْتَصِرُ فيه المتكلمُ على الإخبارِ بوقوعِ الفعلِ من الفاعلِ، مِنْ غيرِ تَعَرُّضٍ للمفعولِ به، فيصيرُ الفعلُ المتعدي بمنزلةِ غيرِ المتعدي( ابن يعيش 2: 39، 40)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلاَ تُسْرِفُوا﴾ (الأعراف من الآية 31) أي: أَوْقِعُوا هذين الفعلين، من غير تعرُّضٍ لذكر المفعول به ( ابن هشام 2: 612، والزركشي، 1988م، 3: 176)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُون وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ (الزمر من الآية 9) قال الجرجاني: "المعنى: هل يستوي مَنْ له علمٌ ومَنْ لا علمَ له، مِنْ غيرِ أَنْ يقصِدَ النصَّ على معلومٍ"(دلائل الإعجاز، للجرجاني، 113)، ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ (النجم الآيتان 43، 44)، وقوله ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى﴾ (النجم الآية 43) المعنى: هو الذي منه الإحياء والإماتة، والإغناء والإقناء" (دلائل الإعجاز، للجرجاني 113) ومنه قولهم: فلان يعطي ويمنع، ويضر وينفع، ويصل ويقطع" فالمراد هو الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرُّضٍ للمفعول به(ابن يعيش 2: 40)، وفيه مبالغة تشعر بكمال اقتدار الفاعل وتحكيم اختياره( ابن مالك، 1990م، 2: 162).

والصَّحِيحُ ما ذهبَ إليه ابنُ هشامٍ من أنَّ الحذفَ اقتصاراً ليس من باب الحذف؛ لأنَّ المفعولَ به غيرُ مذكورٍ ولا منويٍّ، فلا يُسمَّى محذوفاً ( ابن هشام، 2: 612)؛ لأن الغرضَ هو الاقتصار على الحدث وفاعله، من غير إرادة المفعول به لا لفظاً ولا تقديراً( فاضل السامرائي، 2007 م، 2: 22).

ويكثر حذف المفعول به بعد فعل المشيئة الواقع شرطاً، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (الأنعام من الآية 149)[78]، أي: فلو شاء هدايتكم، وبعد نفي العلم ونحوه، نحو قوله تعالى: ﴿أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لاَّ يَعْلَمُونَ﴾(البقرة من الآية 13)[79] أي: لا يعلمون أنهم هم السفهاء، وأن يكون عائداً على الموصول، رابطاً له، نحو قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾(الفرقان من الآية 41)[80] أي: بعثه.( ابن هشام، 2: 633، وأبو المكارم، 2008 م، 254–255، وحمودة، 1999 م 227–231).

ولحذف المفعول به أغراض كثيرة، ذكرها النحاة(ينظر شرح التسهيل لابن مالك 2–161–163، أبو حيان، 1998م، 3: 1482، والأزهري، 2: 416، والسيوطي،1987م، 3: 14، والأشموني 2: 167)، ليس هذا محل تفصيلها، منها: أن يحذف لتناسب الفواصل، نحو قوله تعالى ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ (الضحى الآية 3) أي: وما قلاك، وقيل: الحذف

هذا لإكرام الرسول–صلى الله عليه وسلم–وتعظيمه من أن يناله الفعل( السامرائي، 2007م، 2: 81)، وقد يحذف للعلم به، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾ (البقرة من الآية 24)، ولغير ذلك من الأغراض.

ويمنع حذف المفعول به إذا كان حذفه يضر بالمعنى، من ذلك أن يكون جوابا لسؤال، نحو قولك: من ضربت ؟ الجواب: ضربت زيدا، فلا يحذف المفعول به لأنه المقصود بالكلام، أو يكون محصورا، نحو: ما ضربت إلا زيدا، إذ لو حذف المفعول به لأفهم نفي الضرب مطلقا والمقصود نفيه مقيدا ( ابن مالك، 1990م، 2: 161، الرضي، 1996م 1: 343، ابن عقيل، 1980م 2: 156، وأبو حيان، 1998، 3: 148، والأزهري، 2: 416، والسيوطي،1987، 3: 13، والأشموني 2: 168).

هذا وقد ورد حذف المفعول به في مواضع كثيرة من شعر عنترة، منها قوله:

**فَبَعَثْتُ جَارِيَتِي فَقُلْتُ لَهَا اذْهَبِي فَتَحَسَّسِي أَخْبَارَهَا لِي وَاعْلَمِي**(الديوان 213)

أي: فتحسسي أخبارَها لي واعلميها، أو: اعلمي حقيقَتَها( الشنتمري، 2001، 2: 94)، حذف المفعول به للدلالة على العموم، فكأن الشاعر يريد من جاريته أن تحيط علماً بكل أخبار محبوبته، ولا تترك صغيرة ولا كبيرة من أخبارها إلا علمتها، فكان الحذف موحياً بالعموم وعدم التخصيص.

**ومنه قوله:**

إِنْ يَفْعَلَا فَلَقَدْ تَرَكْتُ أَبَاهُمَا جَزَراً لِخَامِعَةٍ وَنَسْرٍ قَشْعَمِ(الديوان 222)

جَزَرًا: اللحم المجزور، والخامعة: الضبع، والقشعم: النسر الكبير المسن أي: إن يفعلا الشتم، حذف المفعول به للفعل (يفعلا) للعلم به، ولدلالة الكلام السابق عليه، وهو قوله:

وَلَقَدْ خَشِيتُ بَأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَيْ ضَمْضَمِ(الديوان: 221)[88]

الشَّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا وَالَّنَاذِرَيْنِ إِذَا لَمْ أُلْقَهُمَا دَمِي(الديوان: 222)[89]

إن يفعلا... أي: إن يفعلا الشتم، ففي حذف المفعول به إيجاز يغني عن طول الكلام، وعدل الشاعر عن لفظ الشتم، ولم يقل: إن يشتما عرضي، وعبّر عنه بالفعل؛ لأن الشتم فعل من الأفعال، فقال: إن يفعلا، وحذف المفعول به للعلم به، واستغناء به عن إعادة

الكلام، وهو مثل قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ (البقرة الآيتان 23، 24) "أي: فإن لم تفعلوا الإتيان ولن تفعلوه"( السامرائي، 2007م، 2: 81) قال الزمخشري: "لو لم يعدل عن لفظ الإتيان إلى لفظ الفعل لاستطيل أن يقال: فإن لم تأتوا بسورة من مثله ولن تأتوا بسورة من مثله"(الزمخشري، 1977م، 1: 248).

ومن حذف المفعول به أيضاً قوله:

إِنَّ الَّذِينَ نَعَبْتَ لِي بِفِرَاقِهِمْ قَدْ أَسْهَرُوا لَيْلِي التَّمَامِ فَأَوْجَعُوا (الديوان 263)

أي: فأوجعوني، حذف المفعول به (ياء المتكلم) ليثبت أنه حصل من الذين فارقوه إيلام وإيجاع، فاهتم الشاعر بإثبات وقوع الفعل من الفاعل من دون تعرض لذكر المفعول به، وهو مثل قول عمرو بن معد يكرب:

فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي أَنْطَقَتْنِي رِمَاحُهُم نَطَقْتُ وَلَكِنَّ الرِّمَاحَ أَجَرَّتِ

والإجرار: أن يُشَقَّ لسانُ الفصيل لئلا يرضع، والمعنى: لو أن قومي قاتلوا وأبلوا لذكرت ذلك وفخرت بهم، ولكن رماحهم قطعت لساني عن الكلام بفرارهم. أي: ولكن الرماح أجرّتني، حذف المفعول به (ياء المتكلم) قال الجرجاني: "والسبب في ذلك أن تعديتك له توهم ما هو خلاف الغرض، وذلك أن الغرض هو أن تثبت أنه كان من الرماح إجرار وحبس الألسن عن النطق، وأن تصحح وجود ذلك، ولو قال: أجرّتني، جاز أن يتوهم أنه لم يعن بأن يثبت للرماح إجرار، بل الذي عناه أن يبين أنها أجرته"(الجرجاني،2005م، 114).

ومن حذف المفعول به أيضاً قوله:

فَلَمْ أَرَ حَيًّا صَابَرُوا مِثْلَ صَبْرِنَا وَلَا كَافَحُواً مِثْلَ الَّذِينَ نُكَافِحُ(الديوان 299)

أي: فلم أر حياً صابروا العدو مثل صبرناً ولا كافحواً قوماً مثل الذين نكافحهم، حذف المفعول به للعناية بإثبات الفعل للفاعل، دون تعرض لذكر المفعول به، وللمبالغة في تعظيم شأن الفاعل وأنه كان منه صبر جميل، وكفاح شديد، وهو مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا﴾ (آل عمران من الآية 200) أي: صابروا عدوكم (الفراء، 1: 25، والزجاج 1: 50)، أو: "صابروا أعداء الله في الجهاد"( الزمخشري،1977م،

1: 491، أبـو حيـان، 1992م، 3: 486) أو: "صـابروا الوعـد الـذي وعـدتم"(القرطبي، 2007م، 4: 658) وعلى كل فإن في حذف المفعول به اهتمام بإثبات الفعل للفاعل دون تعرض لذكر المفعول به.

**المبحث الثالث**

**حذف المفعول الثاني من مفعولي ظن**

من الأفعال التي تنصب المبتدأ والخبر مفعولين لها أفعال القلوب، ويقسّمها بعض النحاة على قسمين ( ابن عقيل 2: 28–29، والسامرائي 2: 6):

الأول: أفعال تدل على اليقين، نحو: عمل، وجد، رأى، درى.

الثاني: أفعال تدل على الرجحان، نحو: ظن، خال، حسب، زعم.

ولا خلاف بين النحاة في أنه لا يجوز حذف أحد مفعوليهما اقتصاراً، وأما حذف أحدهما اختصاراً فأجازه جمهور النحاة، ومنعه بعضهم ( ابن مالك 2: 72، وأبو حيان 4: 2098، والمرادي 1: 567–568، والأزهري 2: 228، والسيوطي 2: 226، والأشموني 2: 71)، والصحيح قول الجمهور لورود حذف المفعول الأول في القرآن الكريم، وحذف المفعول الثاني في الشعر القديم، وابن عقيل 2: 57، والرضي 1: 207–208، 4: 155).

فمن حذف المفعول الأول قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَّهُم﴾ (آل عمران، من الآية 180) أي: ولا يحسبن الذين يبخلون البخل هو خيراً لهم(ينظر سيبويه 2: 391، والفراء 1: 248، والقيسي 161، والعكبري 1: 247)، أو بخلهم (الزمخشري 1: 484، الرضي 4: 155، وأبو حيان 3: 451)، أو ما يبخلون به ( المرادي: 1: 56، والأزهري 2: 228، والأشموني 2: 71)، حذف المفعول الثاني لدلالة "يبخلون" عليه.

ومن حذف المفعول الثاني في الشعر قول الشاعر الحارث بن حلزة:

لَا تَخَلْنَـــا عَلَـــى غَرَائِـــكَ إِنَّـــا طَالَمَـــا قَـــدْ وَشَـــى بِنَـــا الْأَعْـــدَاءُ

أي: لا تخلنا أذلاء على إغرائك الملك بنا ( الرضي 1: 208، 4: 155، البغدادي 1: 315، 9: 140).

**ومنه أيضاً قول عنترة:**

وَلَقَـــدْ نَزَلْـــتِ فَـــلَا تَظُنِّـــي غَيْـــرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ(الديوان 187)

أي: فلا تظني غيره كائناً، أو: واقعاً مني، أو حقاً.

وقد استشهد كثير من النحاة بهذا البيت على جواز حذف المفعول الثاني من مفعولي ظن اختصاراً( ابن عصفور 1: 117، وابن مالك 2: 73، وابن عقيل 2: 56، المرادي 1: 567، والأزهري 2: 228–229، والسيوطي 2: 226، والأشموني 2: 71، والبغدادي 3: 215، 19: 138)، وخالفهم الرضي فاستشهد به على أنّ (ظن) يقلّ فيها نصب المفعول الواحد، والمفعول الثاني حذف اقتصاراً، ومعناه: لا تظني شيئاً غير نزولك( الرضي 4: 152، والبغدادي 9: 138). وعلى كل حال فإنّ الشاعر ترك ذكر المفعول الثاني ليطمئن محبوبته، ويصرف ذهنها عن التفكير في أي شيء غير نزولها عنده منزلة المحبّ المكرم، فكان الحذف مناسباً لقطع النظر عن غير ما أخبرها به.

**المبحث الرابع**

**حذفُ المفعولِ الأوَّلِ من مَفْعُولَيْ أَعطَى**

من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر: أعطى، وكسا، ومنح، ومنع...، والأصل في مفعولي هذه الأفعال أن يقدّم ما هو فاعل في المعنى، نحو: أعطيت زيداً درهماً، فزيد فاعل في المعنى؛ لأنه الآخذ للدرهم.

أما ما يتعلق بحذف مفعولي هذه الأفعال فلا خلاف بين النحاة في جواز حذفهما معاً، أو أحدهما اختصاراً أو اقتصاراً( ابن يعيش 7: 82،وابن عصفور 1: 121، الرضي 4: 154، والمرادي 2: 627، وابن عقيل 2: 67، وابن هشام 2: 633–634)، والواقع أن حذف المفعولين أو أحدهما إنما يكون بحسب غرض المتكلم( الجرجاني 112–113)، فقد يكون غرضه أن يذكر المفعولين فلا يحذفهما، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ﴾(الكوثر، الآية 1) أو يكون غرضه الاكتفاء بالفعل والفاعل، فيحذف المفعولين معاً، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾(الليل من الآية 5)، "لم يذكر من أعطى ولا ما أعطى، وإنما أراد أن يصفهم بصفة العطاء والتقوى" ( السامرائي 2: 38)، وقد يتعلق الغرض بذكر المفعول الأول فيترك الثاني، كقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ (الضحى الآية 5) أو يكون الغرض متعلقاً بالثاني فيحذف الأول، كقوله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ (التوبة من الآية 29) أي: حتى يعطوكم الجزية ( ابن عقيل 2: 166، 156).

وقد ورد حذف المفعول الأول في شعر عنترة في قوله:

قَــدْ أَوْعَــدُونِي بِأَرْمَــاحٍ مُعَلَّبَــةٍ سُـودٍ لُقِطْـنَ مِـنَ الْحُومَـانِ أَخْـلَاقِ

لَـمْ يَسْـلُبُوهَا وَلَـمْ يُعطـوا بِهَـا ثَمَنًـا أَيْـدِي النَّعَـامِ فَـلَا أَسْـقَاهُمُ السَّـاقِي

(الديوان 286، وأرماح معلبة: مشدودة بالعلباء وهي عصبة في العنق، أي: أنها رماح قد خلقت وتكسرت فشدت بالعلباء، وسود لقدمها وبلائها، ولقطن من الحومان، أي التقطن من هذا الموضع ولم تكن عندهم من سلب ولا من شراء، لأنهم ليسوا أهل حرب، ولا غنى، وأيدي النعام: أي هم في الجبن مثل النعام، أو أنهم لا يقبضون أيديهم عن أخذ شيء مروا به خيانة وسرقاً، لأن النعام لا يمر بشيء إلا التقمه، وقوله: فلا أسقاهم الساقي: دعاء عليهم بالجدب)

(يعطوا) فعل مضارع مجزوم، والواو فاعل، و (بها) جار ومجرور متعلق بـ (يعطوا) و (ثمنا) مفعول به، واقتصر الشاعر على ذكر المفعول الثاني، ولم يذكر المفعول الأول الذي هو فاعل في المعنى؛ لأن غرضه أن يثبت أنهم ليسوا أهل مال ولا غنى، فلم يدفعوا مالاً لشراء الرماح، بل التقطوها من مكان يسمى (الحومان) فكأنه ليس ثمة من يأخذ، لأنه ليس لديهم ما يعطون.

**المبحث الخامس**

**حذفُ الْعَائِدِ المَنْصُوبِ إلى الاسم الموصول**

لابد للاسم الموصول من جملة تامة يصير معها اسما تاما، تسمى هذه الجملة جملة الصلة، ولابد من ضمير فيها يرجع إلى الاسم الموصول، ليربط الجملة بالموصول، ويؤذن بتعلقها به. ( المبرد، 1: 19، وابن يعيش، 3: 150–151).

وقد يحذف العائد إلى الاسم الموصول، قال ابن الشجري: (أما حذف الضمير العائد إلى الاسم الموصول من صلته فحسن كثير في التنزيل) ابن الشجري، 2: 71.

وقال ابن يعيش: (اعلم أنهم قد حذفوا الرواجع من الصلة، وكثر ذلك عندهم حتى صار قياسا، وليس حذفها دون إثباتها في الحسن) ابن يعيش، 3: 152.

أي لا يؤثر العائد في حسن العبارة، بل قد يكون الحذف أبلغ من الذكر.

والعائد إما أن يكون منصوبا أو مرفوعا أو مجرورا، أما المنصوب فيكثر حذفه إذا كان متصلا منصوبا بفعل تام، ( ابن مالك، 1: 203، وأبو حيان، 2: 1019، وابن عقيل،

1: 196، والأزهري، 1: 49، 494، نحو قوله تعالى: ﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولاً﴾ الفرقان، : 41 تقديره: بعثه الله، وقوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ المدثر، الآية 11 أي: خلقته وحيدا.

ويقل حذف العائد إذا كان منصوبا بوصف غير صلة الألف واللام. ( أبو حيان، 2: 1019، وابن عقيل، 1: 171، والأزهري، 1: 497.

**نحو قول الشاعر:**

مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمِدَنْهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرُ

(البيت بلا نسبة عند ابن مالك، 1: 205، وعند المرادي، 1: 453.

أي: ما الله موليكه فضل، فإن كان العائد منصوبا بغيرهما فلا يجوز حذفه، نحو: جاء الذي كأنه قمر، أو إنه فاضل، أو جاء الذي ليسه زيد، كذلك لا يجوز حذفه إذا كان ضميرا منفصلا نحو: جاء الذي إياه أكرمت. (ابن مالك 1: 204، أبو حيان، 2: 1019، وابن عقيل، 1: 169.

وذلك لأنه منفصل وحذفه يوقع إلباسه بالمتصل، وقد جاء حذف العائد المنصوب في شعر عنترة في مواضع كثيرة، منها قوله:

أَثْنِي عَلَيَّ بِمَا عَلِمْتِ فَإِنَّنِي سَمْحٌ مُخَالَقَتِي إِذَا لَمْ أُظْلَمِ (الديوان: 205)

أي: بما علمته، حذف الضمير العائد على الاسم الموصول للدلالة على العموم، فكأن الشاعر يريد من مخاطبته أن لا تكتم شيئا مما تعلمه من سجاياه وشجاعته؛ لأنه قال قبل هذا:

إِنْ تُغْدِفِي دُونِي الْقِنَاعَ فَإِنَّنِي طَبٌّ بِأَخْذِ الْفَارِسِ الْمُسْتَلْئِمِ (الديوان: 205)

أي: إن نبت عينك عني فأرخيت دوني قناعك فقد يراك الناس تفعلين هذا، فيتوهمون أنك استقللتني واسترذلتني، وأنا مستحق لخلاف ما صنعت، فأثني عليّ بكل ما تعلمينه من أخلاقي.

**وقوله:**

إِنِّي عَدَانِي أَنْ أَزُورَكِ فَاعْلَمِي مَا قَدْ عَلِمْتِي وَبَعْضُ مَالَمْ تَعْلَمِي (الديوان، 220)

أي ما قد علمته، وبعض مالم تعلميه، حذف الضمير العائد على الاسم الموصول في الموضع الأول للدلالة على العموم، وفي الموضع الثاني للدلالة على الإبهام، يقول الشاعر: إنني قد منعني من زيارتك ما علمته من شؤون الحرب ومشاغلها، وغير ذلك مما

لم تعلميه من الأمور التي شغلتني عن زيارتك، فهو يعتذر عن عدم زيارته محبوبته، وحذف الضمير يلائم الاعتذار لما فيه من إيجاز واختصار.

**وقوله:**

تَعَالَوْا إِلَى مَا تَعْلَمُونَ فَإِنَّنِي أَرَى الدَّهْرَ لَا يُنْجِي مِنَ الْمَوْتِ نَاجِيَا (الديوان: 227)

أي: إلى ما تعلمونه، حذف الضمير العائد على الاسم الموصول للدلالة على التهويل والتعظيم، فالشاعر يدعو فرسانه إلى الانضمام إليه، أو يدعو أعداءه للقتال، ويقول لهم: تعالوا إلى ما تعلمونه من أهوال الحرب وشدائدها. فلا أحد ينجو من الموت، فإن لم يكن من الموت بد فالأولى أن يكون في الحرب لا في غيرها،؛ لما فيه من الكرم وعلو الذكر.

وقوله:

فَجِئْنَا عَلَى عَمْيَاءَ مَا جَمَعُوا لَنَا بِأَرْعَنَ لَا خَلٍّ وَلَا مُتَكَشِّفِ ( الديوان:228 )

أي: على عمياء ما جمعوه لنا، حذف الضمير العائد على الاسم الموصول، والعمياء: الأمر المبهم، والأرعن: الجيش الكثير العدد، والخل: المتفرق، والمتكشف: الضعيف المنهزم، والمعنى: جئنا على غير علم بما جمعوه لنا، فجئناهم بجيش كثير، لا متفرق ولا منهزم.

وقوله:

فَلَا تَكْفُرِ النُّعْمَى وَأَثْنِ بِفَضْلِهَا وَلَا تَأْمَنَنْ مَا يُحْدِثُ اللهُ فِي غَدِ

(الديوان 288) أَي: ولا تأمنن ما يحدثه الله في غد، حذف الضمير العائد على الاسم الموصول، والنُّعمى، ما أنعم الله به على الإنسان، والمعنى: لا تجحد إنعامنا عليك حين لم نقتلك – يعني دريد بن الصمة – واشكر فضلنا، فربما لاقيناك غدا فتمكنا من قتلك، فلا تأمن ما يحدثه الله في غد.

**وقوله:**

فَلَمْ أَرَ حَيًّا صَابَرُوا مِثْلَ صَبْرِنَا وَلَا كَافَحُوا مِثْلَ الَّذِينَ نُكَافِحُ (الديوان 299)

أي: ولا كافحوا قوما مثل الذين نكافحهم، حذف ضمير الجماعة العائد على الاسم الموصول للدلالة على التهويل والتعظيم، فالشاعر يصف هول ما لاقاه قومه من أعدائهم، فلا أحد صابر مثل صبرهم، ولا كافح أعداء مثل الذين كافحوهم.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

ففي ختام هذا البحث المتواضع من الواجب – إتماما للفائدة – أن نذكر أهم ما خلص إليه من نتائج، وهي:

1- أنّ الحذف كثير في كلام العرب، وهو دليل على بلاغتهم وحسن بيانهم.
2- أنّه لا يجوز حذف جزء من الكلام إلاّ إذا كان فيما بقي قرينة لفظيّة أو حاليّة تدلّ على المحذوف.
3- الصحيح ألاّ يعدّ الحذف اقتصارًا من باب الحذف.
4- أنّ ما جاء من حذف في ديوان عنترة إنّما كان – غالبا – لغرض بلاغي أو دلالي مقصود من الشاعر، كأن يكون دلالة على العموم، أو للاهتمام بالحدث وبيان الفعل من دون ذكر المفعول، أو للدلالة على الذم.

**المصادر والمراجع**

**القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.**

1- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق رجب عثمان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1998م.
2- أساس البلاغة، للزمخشري.
3- أشعار الشعراء الستة الجاهليين، للشنتمري، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 2001م.
4- الأصمعيات، لابن قريب، تحقيق قصي الحسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى 1998م.
5- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الرابعة 1999م.
6- إعجاز القرآن، للباقلاني، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.
7- إعراب القرآن الكريم وبيانه، للدرويش، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دار ابن كثير، دمشق بيروت، الطبعة التاسعة، 2003م.

8- أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة محمود الطناحي، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، الطبعة الأولى، 1992م.
9- الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، ومعه كتاب الانتصاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
10- الإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني، حققه وعلق عليه وفهرسه عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2007م.
11- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان، طبعة جديدة بعناية الشيخ زهير جعيد، دار الفكر بيروت، لبنان، 1992م.
12- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل، دار الجيل، بيروت، 1988م.
13- بناء الجملة العربية، لمحمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003م.
14- البنية الأساسية للجملة الفعلية بين الثبات وعوارض التركيب، يسري الصاوي.
15- تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق أحمد العطار، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، 1987م.
16- التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2005م.
17- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، شرح وتحقيق عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2001م.
18- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تحقيق محمد الحفناوي، خرج أحاديثه محمد عثمان، دار الحديث، القاهرة، 2007م.
19- الحدود، للرماني، (رسالتان في اللغة منازل الحروف والحدود) حققهما إبراهيم السامرائي، الناشر دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1984م.
20- الحذف في الأساليب العربية، إبراهيم رفيدة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، الجماهيرية العظمى، طرابلس، الطبعة الأولى، 2002م.
21- الحذف والتقدير في النحو العربي، لأبي المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008م.

22- خزانة الأدب، للبغدادي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه محمد طريفي، إشراف اميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى1998م.
23- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد النجار، دار الكتب المصرية 1952م.
24- دلائل الإعجاز، للجرجاني، شرحه وعلق عليه ووضع فهارسه محمد التونجي، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 2005م.
25- ديوان عنترة، تحقيق محمد مولوي، المكتب الإسلامي.
26- سنن الترمذي، تحقيق و تعليق أحمد شاكر وآخرون، الناشر مكتبة البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية 1975م.
27- شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة دار التراث، مطابع المختار الإسلامي، الطبعة العشرون 1980م.
28- شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، المكتبة الأزهرية للتراث.
29- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق عبدالرحمن السيد و محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1990م.
30- شرح التصريح على التوضيح للأزهري، وبهامشه حاشية يس العليمي، راجعه إسماعيل عبدالجواد عبدالغني، حققه أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية.
31- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، الطبعة الثانية 1996م.
32- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات للأنباري، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السادسة.
33- شرح القصائد العشر للتبريزي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فوّاز الشعار، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2006م.
34- شرح القصائد المشهورات لابن النحاس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
35- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المثنى، القاهرة.
36- الصاحبي لأحمد ابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

37- ظاهرة التخفيف في النحو العربي، لأحمد عفيفي، الناشر الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى 1996م.
38- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، لطاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية 1999م.
39- علاقة الظواهر اللغوية بالمعنى في القرآن الكريم، محمد أحمد خضير، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
40- عوارض التركيب في الجملة الإسمية، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مقدمة من الطالب فكري عبدالمنعم السيد النجار 2002م.
41- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى.
42- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى 1988م.
43- كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، ترتيب وتحقيق عبدالحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2003م.
44- الكشاف للزمخشري، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1977م.
45- لسان العرب لابن منظور، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، طبعة جديدة محققة، الطبعة الأولى 2007م.
46- المخالفات النحوية
47- المستدرك على الصحيحين للنيسابوري، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1990 م.
48- مشكل إعراب القرآن لمكي ابن أبي طالب القيسي، تحقيق ياسين محمد السواس، اليمامة للطباعة والنشر، دمشق، بيروت، الطبعة الثالثة 2003م.
49- معاني القرآن وإعرابه للزجاج
50- معاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
51- معاني النحو لفاضل السامرائي مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2007 م.

52- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الشام للتراث، بيروت، لبنان.
53- مقاييس اللغة لأحمد بن فارس، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر بيروت، لبنان 1979م.
54- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
55- المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري و عبدالله الجبوري، الطبعة الأولى 1971م.
56- همع الهوامع للسيوطي، تحقيق عبدالسلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية 1987م.